اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لبلدان مختاره

مرضية محمد ابراهيم المعماري أ.م.د عبدالله خضر عبطان السبعاوي
Abdallah Khudair Abtan AL-Sabaawi Mardia Mohammed Al-Maamary
Abdallah_khudair@uomosul.edu.iq mardia.23bap174@student.uomosul.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/03/10
تاريخ قبول النشر : 2025/04/29

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على ادبيات النظرية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المؤثرة فيه, والتعرف على ألعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات في الجانب التحليلي, وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة كميا بالاعتماد على أدوات القياس الاقتصادي عن طريق قيم المعاملات والاحصاءات الاخرى. وارتكزت الدراسة على فرضية مفادها وجود علاقة تاثيرية معنوية متباينة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي فضلاً عن وجود علاقات توازنية قصيرة وطويلة ألاجل بين متغيرات الدراسة قيد البحث. واظهرت النتائج إن للاستثمار ألاجنبي المباشر اثر طردي ومعنوي في النمو الاقتصادي في ألاجل الطويل وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية وللأنفاق الحكومي تأثير موجب طردي ومعنوي في معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية ولم يكن للانفاق الحكومي أي تأثير في الاجل القصير, أن لسعر الصرف الاجنبي تأثير سالب ومعنوي في ألاجلين اذا كان تأثير سعر الصرف الاجنبي يزيد في قدرة البلد على المنافسة لزيادة الصادرات وتحفيز الناتج المحلي الاجمالي وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي, النمو الاقتصادي, سعر الصرف, الاستثمار المحلي.

Abstract:

The research aims to identify the literature of the economic theory of foreign direct investment and the factors affecting it, and to identify the economic relationships between the variables in the analytical aspect, and to measure the relationship between the study variables quantitatively based on economic measurement tools through transaction values and other statistics. The study was based on the hypothesis that there is a significant and varied relationship between the study variables and economic growth, in addition to the existence of short- and long-term equilibrium relationships between the study variables under investigation. The results showed that foreign direct investment has a direct and significant effect on economic growth in the long term, and this is consistent with economic theory, and government spending has a positive, direct and significant effect on the economic growth rate in the long term, and this is consistent with economic theory, and government spending had no effect in the short term, and that the foreign exchange rate has a negative and significant effect in both terms if the effect of the foreign exchange rate increases the country's ability to compete to increase exports and stimulate the gross domestic product, and this is not consistent with economic logic.

Keywords: Foreign investment, economic growth, exchange rate, domestic investment.

المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد العناصر الأساسية في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية للدول، لاسيما في الاقتصادات النامية, ويمثل FDI تدفق الأموال من الشركات أو الأفراد في دولة معينة نحو أنشطة اقتصادية في دولة أخرى بهدف إنشاء أو توسيع أو الاستحواذ على مشاريع اقتصادية, يودي هذا النوع من الاستثمارات دورًا مهمًا في تحسين الكفاءة الاقتصادية، نقل التكنولوجيا، ورفع مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الدولة على التنافس في السوق العالمية. على مدار العقدين الماضيين، شهد العالم زيادة ملحوظة في التدفقات الاستثمارية عبر الحدود، مع تغييرات كبيرة في نمط وتوجهات هذه الاستثمارات بسبب العوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية. من هنا، يصبح قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير هذه التدفقات على معدلات النمو الاقتصادي، الإنتاجية، سوق العمل، والموازين التجارية في الدول المستقبلة للاستثمار.

المبحث الاول : منهجية الدراسة :

اولاً: أهمية الدراسة:

تكمن في تقديم تحليل مدروس للعوامل التي تؤثر في جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي في الدول (العراق ، تونس ، مصر ، المغرب) لمدة من (2004 – 2024)،وأثر ذلك على الاقتصاد الكلي، مع التركيز على التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال في هذه الدول خلال العقدين الأخيرين, فضلاً عن التحديات التي قد تواجه الدول في الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية، وكيفية تحسين السياسات لجذب هذه الاستثمارات بما يحقق النمو الاقتصادي المستدام .

ثانياً:مشكلة الدراسة :

تتضح مشكلة الدراسة من التساؤل الذي يبين حول طبيعة العلاقات بين الاستثمار الأجنبي والمتغيرات التي تؤثر فيه ويمكن ايضاح مشكلة الدراسة بأثارة السؤال الاتي:

–هل أن للمتغيرات الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة (الاستثمار الأجنبي المباشر/ الناتج المحلي الاجمالي– الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي –ايرادات الضرائب / الناتج المحلي الاجمالي–اجمالي تكوين رأس المال / الناتج المحلي الاجمالي–سعر الصرف الاجنبي) تأثير في معدل النمو الاقتصادي /الناتج المحلي الاجمالي ؟

ثالثاً:اهداف الدراسة :

1– العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات في الجانب التحليلي.

3–قياس العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة عن طريق قيم المعاملات والاحصاءات الأخرى.

المبحث الثاني :الاطار النظري للنمو الاقتصادي

اولاً: النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً تسعى الحكومات لتحقيقه لتحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات، ويعد من مؤشرات الرخاء والرفاهية الاقتصادية, فقد ظهرت في التسعينيات من القرن العشرين نظرية جديدة حول محددات النمو الاقتصادي وهي مدرسة النمو الداخلي المنشأ، والتي حددت عوامل النمو الاقتصادي طويل الأجل على النحو التالي:(يونس واخرون ,2019, 218).

1. **الإنتاج التجاري:** أي حجم التجارة الخارجية في ضوء الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فكلما زادت الصادرات عن الواردات زاد الدخل القومي وكذلك زادت العملة الأجنبية المكتسبة بناءً على الصادرات مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية.
2. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة استخدام التكنولوجيا من قبل المؤسسات المحلية.
3. **الحوكمة الرشيدة:** وجود سلطات سياسية نزيهة ومنظمات المجتمع المدني وجود الشفافية والعدالة والمساءلة في الدولة.
4. **الخصخصة:** نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص من أجل استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

كما يضيف الباحثون عوامل أخرى تحدد النمو الاقتصادي:

أ- **تنمية القطاعين الزراعي والصناعي:** زيادة إنتاج المنتجات الصناعية وزيادة إنتاج المنتجات الزراعية، ومن ثم إشباع السوق المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج.

ب- **تطوير القطاع المصرفي:** اذ تقوم البنوك بتمويل المشروعات الصناعية والزراعية والاستثمارية مما يؤدي إلى إقامة مشروعات ضخمة منتجة للسلع والخدمات.

ثانياً: النظريات الرئيسة للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

أ-النظرية الكلاسيكية: برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، في قارة الثورة الصناعية في أوروبا, ويُعد سميث ومالتوس وميل وريكارد وماركس من أهم رواده، الذين اهتموا بمشكلة النمو على المستوى الكلي وتبعية الدخل بين الأجور والأرباح (Higgns ,1993,6)، وقد أثار آدم سميث لأول مرة قضية التنمية الاقتصادية في كتابه "ثروة الأمم" (1776), ويعد هذا الكتاب بداية لمرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي تتميز بالبعد عن الدوافع الشخصية, كان الهدف هو مقارنة عملية التنمية الاقتصادية في ثلاث قارات نامية – أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا – لتحديد كيفية حدوث النمو الاقتصادي والعوامل والسياسات التي تعيق النمو ، واذ يستند التحليل الاقتصادي على فكرة اليد الخفية أي أن النظام الاقتصادي يمكن أن يحقق التوازن تلقائيًا دون تدخل الدولة، ولكن هذا يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي ،وكما شدد سميث على أهمية تقسيم العمل كأساس لزيادة الإنتاجية ويرجع ذلك إلى أن العمال يتخصصون في أنشطة إنتاجية معينة بدلاً من القيام بعدة أعمال إنتاجية يكونون فيها في وضع يمكنهم من إنتاج المزيد بنفس الجهد ولا يحدث التقسيم الأكبر للعمل إلا عندما يتوفر للعمال إمكانية الوصول إلى المعدات والآلات المتخصصة (الليثي، 2005, 7).

ب-النظرية النيوكلاسيكية: بينما كان الشاغل الأول للكلاسيكيين هو مشكلة النمو الاقتصادي وكيفية تأثير توزيع الدخل على المدى الطويل عليه، وهو ما طوره وناقشه ماركس من بعدهم، فإن الكلاسيكيين الجدد قللوا من هذه المشكلة وبدأوا يركزون في البداية على عملية توزيع الموارد الاقتصادية في ضوء ديناميكية الاقتصاد الحر الاهتمام، وركزوا بشكل أكبر على التحليل الجزئي للاقتصاد اذ اعتقدوا أن النمو الاقتصادي تلقائي, وقد انتشر هذا الرأي على نطاق واسع، خاصة بعد التنبؤات المواتية للكلاسيكيين وماركس ولكن كما أوضحنا سابقاً، لم تصل هذه الاقتصادات إلى حالة الركود التي تنبأ بها الكلاسيكيون أو حالة الانهيار التي تنبأ بها ماركس (يسرى,2003, 11).

ت-النظرية الكينزية: في العشرينيات من القرن العشرين، ولاسيما في عام 1929 اجتاح الكساد الكبير الاقتصاد العالمي واستمرت البطالة القسرية في الازدياد بشكل مقلق دون أن تحقق النجاح الذي كانت المدرسة الكلاسيكية تعتقد خلال هذه الفترة ولاسيما بعد الكساد العظيم، ظهر كتاب "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" للاقتصادي جون مينارد كينز والذي كان ينتقد بشدة التحليل الكلاسيكي، ففي رأيه أنه بسبب انخفاض مستويات الطلب الفعال وتصلب الأجور، يمكن أن تحدث البطالة القسرية على المدى الطويل، ويجب على الدولة أن تتدخل بأقل قدر ممكن والفكرة هي أن الدولة يجب ألا تتدخل بقدر كبير, وذلك من أجل الحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل، حيث أن مستوى التوظيف الكامل لا يتحقق تلقائيًا، خلافًا لقانون ساي (Froen, 2009, 14)(حمدي، 2007, 15).

المبحث الثالث :الاطار النظري للمتغيرات المفسرة:

اولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الاستثمار متغيرا أساسيا في النظرية الاقتصادية بوصفه أحد المتغيرات الرئيسة ضمن هذه النظرية مع الادخار والإنتاج والاستهلاك تعددت الآراء حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ويعود هذا التعدد إلى الاختلاف الآراء في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان وبغية الوصول إلى مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب الوقوف إلى ما ذكره الباحثون في هذا المجال اذ عرفت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**: الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار طويل الأجل الذي يكون لأصحابها دور مشاركة فعالة في الإدارة واتخاذ القرار بالمشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري.(برايم ,2014, 35) وكما تم **تعريفه من قبل التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)**: بانه ارتباط الاقتصادي الذي يحدث بين المستثمر الأجنبي والشركة، ولاسيما الاستثمار الذي يعطي المستثمر تأثيرا فعالا على اتخاذ قرارات الشركة (بوراس, 2013, 3)، بينما عد **البنك الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار يعتمد على المشاركة في الإدارة (عادة 10% من تصويت الإدارة المشروع يعمل في بلد غير موطن المستثمر ويريد المستثمر أن يكون له تأثير في مجلس إدارة المشروع وله حصة ملكية(الحبيب,2010, 4)، وقد اتفقت الباحثة مع تعريف البنك الدولي للاستثمار بانه الاستثمار يعتمد على المشاركة في الادارة

2:العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

إن الأساس النظري للبحوث التجريبية حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مستمد من نموذج النمو الكلاسيكي الجديد أو نموذج النمو الداخلي في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، ينتج النمو عن عاملين التقدم التكنولوجي ونمو القوى العاملة, ويعامل هذان العاملان كمتغيرين خارجيين، بمعنى أن قيمة كل من هذين العاملين تحددها متغيرات أخرى خارج النموذج، ووفقًا لهذا النموذج، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج على المدى القصير فقط, وفي ظل افتراض انخفاض قيمة رأس المال، لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي, واستناداً إلى معدل النمو الاقتصادي في ظل افتراض تناقص العائدات على رأس المال، فإن التقدم التكنولوجي هو القناة الرئيسة التي يتأثر في ضوئها معدل النمو الاقتصادي, في نموذج النمو الداخلي، ينقسم التأثير الإيجابي الكلي لمتغير ما على النمو الاقتصادي إلى تأثيرين، الأول تأثير مباشر إيجابي والثاني تأثير إيجابي غير مباشر، اذ يتحقق التأثير المباشر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في البلد المضيف عندما تؤدي هذه الاستثمارات إلى ارتفاع معدلات نمو الاستثمار المحلي, وتتحقق الآثار الإيجابية غير المباشرة على النمو الاقتصادي في البلد المضيف عندما تكون هذه الاستثمارات مصحوبة بآثار خارجية إيجابية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمالة ورأس المال في البلد المضيف, تتحقق الآثار الخارجية الإيجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بناء على أربع قنوات(جلولي وصوار,2016, 27).

1- **القناة التنافسية:** تطوير الشركات المحلية بقاعدة تكنولوجية تعتمد على أحدث التقنيات التي تطبقها الشركات الأجنبية.

2- **قناة التدريب:** في ضوء تحديث مخزون رأس المال البشري.

3- **قناة التقليد:** في ضوء تقليد الشركات المحلية للتكنولوجيات والممارسات الإدارية للشركات الأجنبية.

4- **قناة الروابط:** في ضوء الروابط الامامية ,أي علاقة الشركات الأجنبية بعملائها من الشركات الوطنية ,والروابط الخلفية ,أي علاقة الشركات الأجنبية مع مورديها من الشركات الوطنية (مجدي,2005, 259).

3. النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن توضيح النظريات الحديثة التفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1.3. نظرية عدم كمال الأسواق(النظرية الميزة الاحتكارية)

يعد الاقتصادي الكندي هايمر (Hymer) سنة 1960 احد رواد هذه النظرية الذي يجادل بأن المحددات الأساسية القيام الاستثمار الأجنبي المباشر هي:(Denisia, 2010,107)

أ. عدم وجود منافسة في أسواق الدول الأم لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. المزايا التي تتمتع بها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط معين.

من جهة يتميز سوق الدولة الأم باحتكار القلة، ومن جهة أخرى تمتلك مؤسساتها بمزايا في صناعة معينة، وهذا كذلك أحد أبرز الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى الاستثمار في دول أخرى غير دول الأم , واستكمالا لتفسيره، قام الاقتصادي (Kindleberge) سنة 1969 بتحديد العيوب, الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في: (نفسية, 2016, 83)

- ✓ عدم كمال السوق من حيث تنوع السلع والمنتجات.
- ✓ عدم كفاية السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالاستحواذ على التكنولوجيا والإدارة والأساليب التنظيمية وغيرها.
- ✓ مساوى متعلقة باقتصاديات الحجم.
- ✓ السياسات والإجراءات الحكومية للإنتاج والتصدير.

2.3. نظرية دورة حياة المنتوج: أوضحت النظرية التي اقترحها (Raymon Vernon) ريموند فرنون عام 1966 لأول مرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، كما أوضحت أسباب انتشار الاستثمار الأجنبي حول العالم لاسيما في البلدان النامية، والدوافع وراء الاستثمار الأجنبي للشركات متعددة الجنسيات؛ إذ يفسر انتشار الاختراعات الجديدة خارج الوطن(اوسرير ونذير, 2005, 110)

3.3.**نظرية الحماية:** تعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تتخذها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق إلى الجهات المحلية أو عقود التراخيص والإنتاج في أسواق الدول المضيفة، بطرائق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر، ولأطول مدة ممكنة (سعدي, 2017 ,29) أي من هذه الشركات تهدف إلى حماية الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الشركات بحماية أنشطتها الخاصة واستعمال هذه الأنشطة داخل الشركات الأجنبية ومحاولة منعها من الخروج في مشاريع أخرى في البلدان التي تتم فيها هذه الاستثمارات (زايدي وحماش ,2018 ,27).

ثانياً: سعر الصرف:

1.2. مفهوم سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف أهم وأخطر المتغيرات الاقتصادية، ويعرف سعر الصرف بأنه السعر التقديري للوحدة الواحدة من العملة الأجنبية من حيث عدد وحدات العملة المحلية (نجم، 2020, 198). أو عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لامتلاك وحدة واحدة من العملة الأجنبية(احمد, 2020, 142)، اذ ان هناك عدة أنواع من أسعار الصرف:

أ. سعر الصرف الاسمي: لا يأخذ في الاعتبار القوة الشرائية لعملة السلع والخدمات بين بلدين مختلفين, وهو مقياس للعملة المحلية التي يمكن استبدالها بعملة أجنبية (وادي, 2019 ,51).

ب. سعر الصرف الحقيقي: هو مقياس لعدد وحدات السلع والخدمات المطلوبة في بلد أجنبي, ويمثل عدد وحدات السلع والخدمات المطلوبة لشراء وحدة واحدة من هذه السلع والخدمات في بلد أجنبي (والي وكاظم، 2020, 115_116).

ت.سعر الصرف الفعلي: مؤشر يقيس التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية خلال فترة معينة (الدليمي والدليمي، 2016, 62) .

2.2.العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي

وقد شهدت التجارة العالمية نمواً كبيراً على مدى العقدين الماضيين، اذ ازداد حجم التجارة بمعدل 6% تقريباً بين عامي 1980 و1998، أي ضعف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي بلغ متوسطه نحو 3.2 في المائة خلال الفترة نفسها وتعزى

الزيادة في أحجام الواردات والصادرات إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة على نطاق واسع، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة وانخفاض تكاليف التجارة، بما في ذلك الاتصالات والنقل والإجراءات الإدارية اكتسبت البلدان التي تمكنت من المشاركة في هذه البيئة العالمية زيادة إمكانات النمو في المستقبل يصف اختلال سعر الصرف حالة يكون فيها سعر الصرف في بلد ما بعيدًا عن المستوى المستدام طويل الأجل لسعر الصرف الحقيقي. وعلى هذا النحو، فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الاسمي عن مستوى التوازن سيكون له تأثير سلبي إلى حد ما على الأداء الاقتصادي(العباس, 2003, 18).

2. 3.النظريات التي تفسر أسعار الصرف : هناك عدد من النظريات التي فسرت اسعار الصرف اهمها :

أ. **نظرية تعادل سعر الفائدة:** نظرية تربط بين النظام النقدي لبلد ما وسوق الصرف الأجنبي وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو أن هناك علاقة بين الفرق في سعر الفائدة بين بلدين والعلاوة أو الخصم في سعر الصرف الآجل بين عملتين فإن تحركات رأس المال قصيرة الأجل بين المراكز المالية تقلل من الفرق بين أسعار الصرف الفورية والآجلة. ويعني تعريف علاقة تعادل أسعار الفائدة وجود عملية مراجحة لأسعار الأصول من قبل المتعاملين في هذه الأسواق. الفكرة العامة لنظرية تعادل أسعار الفائدة هي أن أسواق الصرف لا يمكن أن تكون في حالة توازن, وتعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة بين أسواق المال وأسواق الصرف, حيث تعطي العملات الدولية المختلفة معدل العائد نفسه(Alegret , 1997, 133).

ب–**نظرية الأرصدة النقدية (نظرية ميزان المدفوعات):** وفقًا لهذه النظرية يتم تحديد سعر صرف العملة على أساس ميزان مدفوعات البلد؛ فإذا كان الميزان موجبًا فهذا يعني زيادة الطلب على عملة البلد وزيادة قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر الصرف؛ وإذا كان سالبًا فهذا يعني زيادة في عرض العملة الأجنبية الرصيد السالب يعني زيادة في المعروض من العملة الأجنبية أي انخفاض قيمة سعر الصرف.

ت– **النظرية الكمية:** المضمون الأساسي لنظرية الكمية هو أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار في البلد الأم في حالة عدم استجابة الجهاز الانتاجي مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية ومن ثمّ انخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات, ويزيد سعر الصرف والعكس صحيح بالنسبة لانخفاض كمية النقود(خلف, 2004, 87–89).

ث–**نظرية الإنتاجية:** تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقدير قيمة العملة الوطنية بما يتناسب مع مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات، وإلا فإن التوازن الاقتصادي المنشود سيختل أو يختل فإذا كان مستوى الإنتاجية منخفضًا وتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية بقيمة مبالغ فيها، فإن ذلك لن يؤدي فقط إلى زيادة الطلب العام على المنتجات الأجنبية، بل سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع أو تفاقم عجز ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحدوث تضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الاخيرة(العقاد, 1999, 337) .

3.الإنفاق الحكومي

3. 1. المفهوم: يختلف مفهوم الإنفاق بين الإنفاق الحكومي الذي تقوم بها الدولة سواء أكان على البنية التحتية أم الإنفاق الجاري وبين الإنفاق الخاص الذي يقوم به الأفراد في تحفيز الطلب على المنتجات وما ينجم عنة من زيادة في الاستهلاك ومن ثم في الاستثمار (Ferrero,2009 , 22). ويعرفه الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة (عبد القدوس,2014, 14).

2.3.تقسيمات الإنفاق العام :

ينقسم الإنفاق العام إلى نفقات حقيقية، نفقات تحويلية و نفقات رأسمالية، ويمكن شرحها كما يأتي:

– النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

أ) **النفقات الحقيقية:** هي التي تعمل إلى رفع في الدخل القومي بصورة مباشرة أو تنجم بمقتضاها الدولة تشجع على مقابل يتمثل في السلع والخدمات كمرتبات موظفي الدولة والنفقات اللازمة للخدمات الصحية والتعليمية (OECD, 2006, 15).

ب) **النفقات التحويلية:** تلك النفقات النقدية أو العينية التي لا تترتب عليها حصول الدولة على السلع والخدمات وإنما تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولا كبيرة إلى أخرى محدودة الدخل، إذ تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل (العركوب والطائي, 2006, 123).

– النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية) : وتقسم على:

- النفقات الجارية: تستهدف الدولة بالنفقات الجارية لتحقيق أعمال إدارتها وللحصول على ما تحتاجه من سلع ودفع رواتب الموظفين والنفقات الإدارية الاستهلاكية (Juan, 2014, 30).
- النفقات الرأسمالية: تتمثل في الإنفاق الذي تقوم به الدولة باستثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار التي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح (بن مسعود وبوثلجة,2008 ,8), وتعرف كذلك بأنها نفقات لازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب النمو، لذلك فهي تبرر اللجوء إلى الفروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية (الدعمي, 2018, 10).

4.الضرائب

4. 1 .المفهوم: هي فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل تمكيناً للدولة من تحقيق أهدافها(الجنابي, 2007, 27). وكذلك تعرف بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم بالنفع الخاص مقابل دفع الضريبة بوصفها اعضاء متضامنين في الدولة التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة (زينب, 2017, 33).

4. 2. أنواع الضرائب :تشمل (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) اذ تعرف الضرائب المباشرة بأنها الضرائب التي يتحملها دافع الضرائب بشكل نهائي وتفرض على دخل دافع الضرائب أو دخل ممتلكاته بغض النظر عما إذا كان دافع الضرائب مكلفاً طبيعياً مثل الفرد أو مكلفاً اعتبارياً مثل الشركة.

اما الضرائب غير المباشرة فتربط الالتزام الضريبي باستخدام أو إنفاق هذه الأموال ويُشار إليها أحياناً بالضرائب على بيع السلع والخدمات، اذ يمكن لدافع الضرائب أن ينقل العبء إلى الآخرين.

4.3. العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي: لا شك أن الضرائب تؤثر في النمو الاقتصادي فالبعض يرى أن للضرائب تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي؛ لأنها تثبط الاستثمار، بينما يرى آخرون أن الضرائب مهمة وضرورية لتحفيز البيئة الاقتصادية والمؤسسية في البلاد, فالإيرادات الضريبية تمول البنية التحتية والتعليم والخدمات العامة التي يعتمد عليها رواد الأعمال والمبتكرون بشكل كبير, وإذا كانت الزيادات الضريبية موجّهة في المقام الأول نحو دعم توفير السلع العامة، فإنها يمكن أن تحفّز النمو؛ لأنها تزيد من العوائد المتوقعة على جهود زيادة تنظيم المشاريع (Aghion et al, 2016), وتذهب النظرية الاقتصادية إلى أن العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي يمكن أن تكون مباشرة أو عكسية، في ضوء التأثيرات على الاستثمار والتوظيف والصادرات.

خامساً: .اجمالي تكوين راس المال (استثمار محلي)

5. 1المفهوم: كما يُعرّف الاستثمار المحلي بأنه الاستثمار من قبل الأفراد والمؤسسات المملوكة للدولة التي هي أطراف في النشاط الاقتصادي، حيث يتم الادخار للحصول على رأس مال منتج للاستخدام المحلي. وهو الاستخدام الإنتاجي لرأس المال المحلي من خلال توجيه المدخرات إلى الاستخدامات التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وتحسن رفاهيته.(جلال,2016, 20).

5. 2 أنواع الاستثمار المحلي

هناك فئات وأنواع مختلفة من الاستثمار المحلي والتي تندرج تحت فئات الاستثمار فيما يلي تحديد الأنواع الرئيسة للاستثمار المحلي(العاني، 2020, 8- 9):

1- الاستثمار المحلي المباشر المحلي: يكون في الأصول الإنتاجية، وهو شراء أو تملك أصول رأسمالية مثل الاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية، ويؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت على المستوى المحلي، ويتكون هذا الاستثمار من الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار العام (الحكومي).

2- الاستثمار المحلي غير المباشر: الاستثمار في محافظ الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات يحتفظ بها الأفراد المحليون بغرض المضاربة بغرض الربح من خلال بيع نوافذ التفعيل أو شراء الأسهم والسندات، وعادة ما تقوم بذلك البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وصناديق التقاعد وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الأخرى.

المبحث الرابع :

اولا :توصيف متغيرات النموذج القياسي

يتم في ضوء هذا المبحث توصيف المتغيرات الأساسية التي سيتكون منها هيكل النموذج الخاص بالدراسة القياسية، وعليه فأن الصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو الآتي:

GDP = F (FDI , SPE , TAX , CIN, EXC) .....(2)

إذ أن:

GDP: المتغير المعتمد والمتمثل بالأداء الاقتصادي؛ والذي تم التعبير عنه بمعدل النمو الاقتصادي (معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي).

FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

SPE: إجمالي الإنفاق الحكومي (% من الناتج المحلي الإجمالي).

TAX: إجمالي الإيرادات الضريبية (% من الناتج المحلي الإجمالي).

CIN: إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي).

EXT: سعر الصرف الأجنبي (العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي، متوسط الفترة).

ثانياً :قياس وتحليل نتائج التقدير لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأداء الاقتصادي لبلدان عربية مختارة للمدة (2004-2024)*

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية:

يتضح من الجدول (1) وفي ضوء الاعتماد على القيم الاحتمالية الخاصة بالقيم الاحصائية لاختبار (LLC)، أن المتغيرين المستقلين المتمثلين بـ (الإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال) قد ظهرا مستقرين بالمستوى بمعنى أنهما لا يحتويان على جذر وحدة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (0)I. أما المتغير المعتمد (معدل النمو الاقتصادي) وباقي متغيرات النموذج المتمثلة بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف) فقد ظهرت غير مستقرة في المستوى، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات تحتوي على جذر وحدة؛ وذلك لان القيمة الاحتمالية للاختبار غير معنوية أكبر من

(5%). ولكن عند أخذ الفروق الأولى لها فقد اصبحت ساكنة مما يعني أنها متكاملة من الدرجة (1)I، وهذا ما يمكن ملاحظتهُ في ضوء الجدول أدناه:

جدول (1):اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار (LLC)

Levin, Lin and Chu Test					
Variables	**At Level**		**At First Difference**		**Decision**
	Intercept	**Trend and Intercept**	**Intercept**	**Trend and Intercept**	
GDP	-4.45071	-0.62885	-2.36574	-2.72906	**I(1)**
prob.	0.0000***	0.2647n.s	0.0090***	0.0032***	
FDI	-0.56314	-3.22669	-6.54695	-5.66496	**I(1)**
prob.	0.2867n.s	0.9994n.s	0.0000***	0.0000***	
SPE	-0.81536	-0.96653	-6.96560	-5.95596	**I(1)**
prob.	0.2074n.s	0.1669n.s	0.0000***	0.0000***	
TAX	-2.21850	-2.27312	-3.81408	-7.26763	**I(0)**
prob.	0.0133**	0.0115**	0.0001***	0.0000***	
CIN	-3.80994	-4.27099	-6.86099	-6.51528	**I(0)**
prob.	0.0001***	0.0000***	0.0000***	0.0000***	
EXC	0.18704	-3.40527	-3.95752	-1.88605	**I(1)**
prob.	0.5742n.s	0.0003***	0.0000***	0.0296**	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews)

إذ يمكن ملاحظ استقرار المتغيرين المستقلين (TAX, CIN) وبوادر الاستقرار لباقي المتغيرات (GDP, FDI, SPE and EXC)، بعد أخذ الفروق الأول لهم، بناءً على شكل (1) وكالآتي:

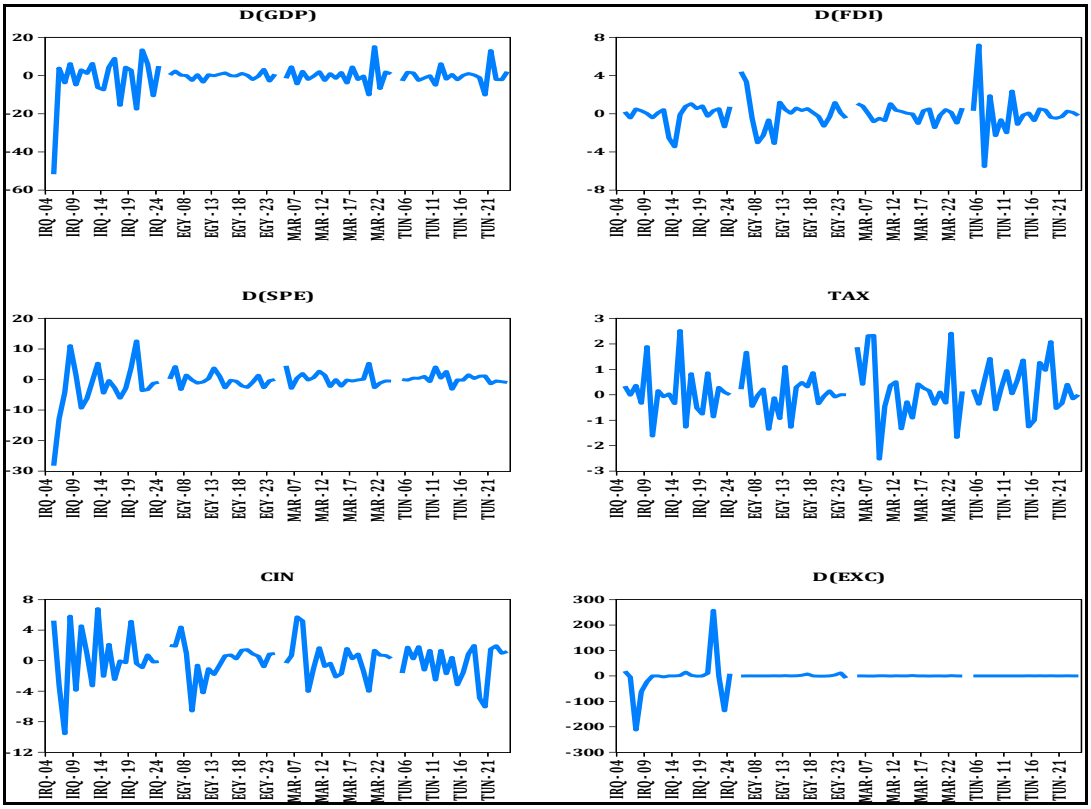

شكل(1): اتجاه متغيرات النموذج في بلدان عربية مختارة للمدة (2004-2024)

2. اختبارات التكامل المشترك:

يتضح من جدول (2)، وباستخدام اختبار بيدروني (Pedroni) للكشف عن علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة في بلدان عربية مختارة، أن القيمة الاحتمالية للإحصائيات الخمسة (Panel rho–Statistic, Panel PP, Group PP, Panel ADF and Group ADF) للخاصة بالاختبار، قد جاءت عند مستوى معنوية (1%) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك، أي إن متغيرات النموذج في البلدان العربية المختارة تتجه معاً نحو التوازن في الآجل الطويل. وبعبارة أخرى، أن هناك علاقة طويلة الآجل بين متغيرات النموذج.

جدول (2): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI SPE TAX CIN EXC				
Null Hypothesis: No cointegration				
Included observations: 84				
Cross-sections included: 4				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
Panel v-Statistic	-0.923134	0.8220$^{n.s}$	-1.554753	0.9400$^{n.s}$
Panel rho-Statistic	0.646777	0.7411$^{n.s}$	0.668177	0.7480$^{n.s}$
Panel PP-Statistic	-3.971465	0.0000***	-4.742812	0.0000***
Panel ADF-Statistic	-3.865255	0.0001***	-4.321696	0.0000***
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.228031	0.8903$^{n.s}$		
Group PP-Statistic	-5.416937	0.0000***		
Group ADF-Statistic	-4.578384	0.0000***		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews)

3. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يتضح من شكل (2)، وحسب معيار معلومات (AIC)، أن أفضل فجوة ابطاء يمكن استخدامها لغرض تقدير النموذج هي (2) وعليه فأن النموذج الذي يعطي أفضل النتائج هو (2, 2, 2, 2, 2, 1) والذي يحقق أقل قيمة للمعيار والبالغة (4.22) من بين النماذج الأخرى وكما يظهر في الشكل أدناه:

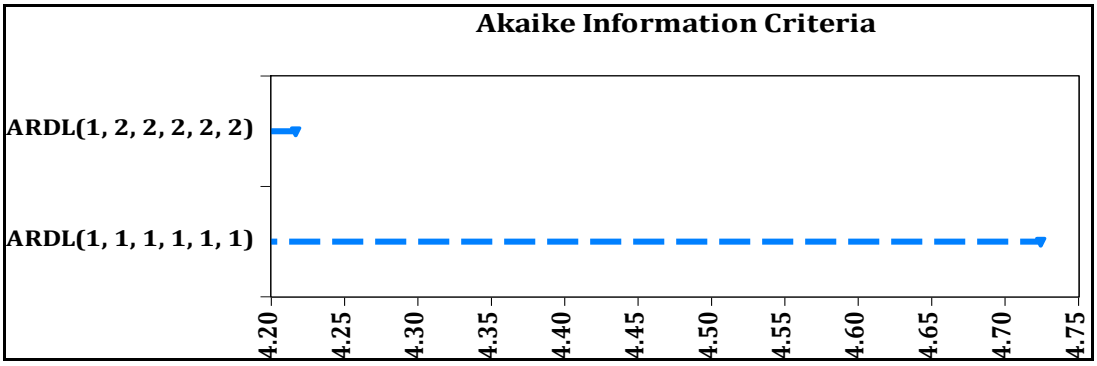

شكل شكل(2): فترة الإبطاء المثلى للنموذج

1. تقدير نموذج البيانات المزدوجة الديناميكي (Dynamic Panel ARDL):

يتضح من جدول (3)، نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة والمتمثلة بمعامل تصحيح الخطأ ومعلمات العلاقة في الآجل القصير والطويل النموذج، وعليه نستنتج ما يلي:

أولاً: نتيجة معامل تصحيح الخطأ (ECF):

- ✓ أظهرت العلاقة المقدرة أن قيمة (ECF) قد ظهرت بقيمة سالبة ومعنوية وأقل من (1−)، إذ بلغت (0.765361−) وهذا ما يؤكد صحة العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بمعنى أن (77%) من الاختلالات التي تحدث في التوازن في الآجل القصير بين معدل النمو الاقتصادي وبين المتغيرات المستقلة في فترة ما يتم تصحيحها بعد سنة وثلاثة أشهر تقريباً ليقترب من التوازن في الآجل الطويل $\left\{\frac{1}{0.765361} = 1.31 \cong 1.3\right\}$.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الآجل القصير: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:

- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر عكسي معنوي في فترة الإبطاء الأولى، فعندما يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.241−%).
- ✓ لسعر الصرف أثر عكسي معنوي في فترة الإبطاء الأولى، فعندما تزداد أسعار الصرف بمقدار وحدة وأحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.408−%).
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لباقي المتغيرات المستقلة في معدل النمو الاقتصادي؛ وذلك لكون أن القيمة الاحتمالية لمعلمات هذه المتغيرات قد جاءت غير معنوية.

ثالثاً: نتائج تقدير معلمات الآجل الطويل: وجاءت هذه النتائج متباينة، إذ يمكن تفسيرها كما يلي:

- ✓ للاستثمار الأجنبي المباشر أثر طردي معنوي، فعندما يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (1.136%).
- ✓ لإجمالي الإنفاق الحكومي أثر طردي معنوي، فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.548%).
- ✓ لإجمالي الإيرادات الضريبية أثر عكسي معنوي، فعندما تزداد الإيرادات بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.696−%).
- ✓ لإجمالي تكوين رأس المال أثر عكسي معنوي، فعندما يزداد تكوين رأس المال بنسبة (1%) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.044−%).
- ✓ لسعر الصرف أثر عكسي معنوي، فعندما تزداد أسعار الصرف بمقدار وحدة وأحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.014−%).

جدول (3): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(GDP)				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method:(AIC)				
Dynamic regresses (2 lag, automatic): FDI,SPE,TAX,CIN,EXC				
Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 2, 2, 2)				
Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
FDI	**1.136145**	**0.070825**	**16.04155**	**0.0000*** **
SPE	**0.547876**	**0.067195**	**8.153541**	**0.0000*** **
TAX	**-0.696270**	**0.081530**	**-8.540054**	**0.0000*** **
CIN	**-0.043925**	**0.018527**	**-2.370868**	**0.0234** **
EXC	**-0.014499**	**0.002581**	**-5.617446**	**0.0000*** **
Short Run Equation				
ECF	**-0.765361**	**0.352998**	**-2.168174**	**0.0370** **
D(FDI)	**0.543635**	**0.857208**	**0.634193**	**0.5301n.s**
D(FDI(-1))	**-1.240544**	**0.636718**	**-1.948341**	**0.0594***
D(SPE)	**-0.494176**	**0.304434**	**-1.623261**	**0.1135n.s**
D(SPE(-1))	**0.151082**	**0.194067**	**0.778502**	**0.4415n.s**
D(TAX)	**-0.997795**	**0.667289**	**-1.495296**	**0.1438n.s**
D(TAX(-1))	**0.034992**	**0.784909**	**0.044581**	**0.9647n.s**
D(CIN)	**0.608705**	**0.388635**	**1.566265**	**0.1263n.s**
D(CIN(-1))	**0.381773**	**0.260496**	**1.465562**	**0.1517n.s**
D(EXC)	**1.407964**	**1.149415**	**1.224940**	**0.2288n.s**
D(EXC(-1))	**-1.407973**	**0.830768**	**-1.694786**	**0.0990***
ECF: Error Correction Form.				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews)

النتائج والتوصيات:

اولاً: النتائج

1- تباين تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في الأجلين القصير والطويل اذا كان التأثير موجب ومعنوي بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا يتسق مع النظرية الاقتصادية.

2- كما إن للإنفاق الحكومي تأثير موجب وطردي معنوي في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية ولا يوجد تأثير للإنفاق الحكومي في الأجل القصير في معدل النمو الاقتصادي.

3- لم توثر الايرادات الضريبية في الأجل القصير في حين لها تأثير سالب ومعنوي في معدل النمو الاقتصادي مما يدعم النظرية الاقتصادية.

4- لم تكن العلاقة واضحة اقتصاديا بين معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في حين لم يكن له تأثير في معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

5- لسعر الصرف الاجنبي تأثير سالب ومعنوي في الأجلين اذا كان تأثير سعر الصرف الأجنبي يزيد في قدرة البلد على المنافسة لزيادة الصادرات وتحفيز الناتج المحلي الاجمالي وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

6- في ضوء اتجاه البيانات لدول العينة لمتغير عجز الموازنة انها تعاني من عجز لأغلب السنوات عدا العراق لبعض الأعوام.

7- تذبذب نمو الناتج المحلي الاجمالي في بلدان العينة وكان أكثر تذبذب في العراق وتونس حتى وصل بعض السنوات كقيم سالبة كمعدل النمو.

8- سجل معدل الاستثمار الوافد معدلات تأثير سالبة في (العراق ومصر)وهذا يشير الى ان هناك تناقص في حجم الاستثمارات الوافدة في تلك البلدان ويرجع ذلك الى الظروف الامنية والاقتصادية في كلتا الدولتين.

9- في ضوء قراءة بيانات الأنفاق الحكومي يتضح بتزايد النفقات العامة خلال مدة الدراسة في حين كانت الإيرادات الضريبية متزايدة بشكل عام.

10- من القراءة الأولية للبيانات هناك تذبذب في حجم تكوين رأس المال في بلدان العينة بين الزيادة والنقصان في حين شهد سعر الصرف الأجنبي شبه استمرار في كلا من تونس والمغرب اما في العراق ومصر فتذبذبة أسعار الصرف الأجنبي بشكل واضح.

التوصيات

1- نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره المعنوي في معدلات النمو الدول العينة لذا نوصي باتخاذ كافة الاجراءات الإدارية والقانونية الميسرة للتحفيز وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد.

2- تقديم التسجيلات القانونية والمصرفية المشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية والابتعاد عن الروتين الاداري فضلا عن ثبات أسعار الفائدة.

3- التأكيد على زيادة الأنفاق العام الموجة والداعم للنمو الاقتصادي لا سيما النفقات الاستثمارية وتقليل الأنفاق التشغيلي.

4- إعادة صياغة الضرائب وتعديل النظام الضريبية بما يخدم النمو الاقتصادي.

5-التأكيد على المحافظة على أسعار صرف العملة الاجنبية بالمستوى الذي يضمن تحفيز الصادرات وتخفيض الاستيرادات.

المصادر العربية:

1. مجدي, الشوربجي, 2005، أثر الاستثمارات الأجنبية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول " إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، 12 (1) نوفمبر، فندق الاوراسي الجزائر, المجلد 7.
2. احمد, غسان ابراهيم ، 2020 ، أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق اسيا، **مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، العراق، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 49 ، المجلد 16.
3. اوسرير ونذير, منور, عليان, 2005, حوافز الاستثمار الخاص المباشر, **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**, المجلد 2 العدد2.
4. برايم, محمد مصطفى, 2014، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في إقليم كوردستان / العراق للفترة 2006-2014م, رسالة الماجستير, كلية الدراسات العليا, **جامعة النيلين** ..
5. بشرة وياسمينة, بنيخ، طوماش, 2019, أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, **جامعة يحيى فارس**.
6. بوراس, وسيلة,2013, جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الصين, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, **جامعة فرحات عباس –سطيف**.
7. جلال, سيف الدين, 2016, سياسة الاستثمار المحلي في الجزائر ,دراسة حالة ولاية بسكرة نموذجاً 2010-2015, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر, في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, تخصص سياسة عامة وإدارة محلية, **جامعة محمد خيضر بسكرة** .
8. جلولي وصوار, نسيمة, يوسف (2016)، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو اقتصاديات الدول العربية ، ودراسة قياسية خلال الفترة (2001 2013)، **مجلة الاقتصاد والتنمية** العدد 05.
9. الجنابي, طاهر, 2017, **علم المالية العامة والتشريع المالي**, دار الكتب للطباعة والنشر, بغداد, طبعة 1.
10. حاجي وخلف, انمار امين, عبد الله زيدان 2020 ، أثر النمو الصناعي في تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري، **مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية**، العراق، جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد, العدد 51، المجلد 16.
11. الحبيب, مشري حمد, 2010, السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر, رسالة ماجستير, كلية الحقوق العلوم سياسية, **جامعة محمد خيضر بسكرة**.
12. حمدي, عبد العظيم, (2007), **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**, الإسكندرية الدار الجامعية.
13. الدعمي, زينب جبار عبد حسين, 2018, إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد, **جامعة كربلاء**.
14. الدليمي والدليمي, فيصل غازي فيصل الدليمي و علي احمد درج, 2019 ، العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية العراق**، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد11, العدد24.

15. زايدي وحماش, زهرة, الهام, 2018, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع شارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية 2000- 2017, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير, **جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.**

16. زينب, تير, 2017, أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة دول المغرب العربي - الجزائر, تونس, المغرب, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, **جامعة العربي**.

17. سعدي, هند, 2017, أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014), أطروحة دكتوراه, **جامعة محمد بوضياف بالمسيلة** .

18. العاني, ثائر ورشيد محمود, ٢٠٢٠، **الإعداد والتخطيط لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية** ، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد العراق.

19. العباس, بلقاسم, 2003, (سياسات أسعار الصرف) سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون ، تشرين الثاني، السنة الثانية ، **المعهد العربي للتخطيط** ، الكويت.

20. عبد القدوس الشهب, 2014, دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي حالة الجزائر, رسالة ماجستير, **جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة**.

21. الليثي, محمد علي, 2005, **التنمية الاقتصادية (مفهومها - نظرياتها – سياساتها)**, الإسكندرية: الدار الجامعية.د

22. نجم, رفاه عدنان, 2020 ، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي، **مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية**، العراق جامعة تكريت كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 16, العدد 49.

23. نفيسة, بامحمد, 2016, تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير, **جامعة وهران 2**.

24. وادي, وداد ادور, 2019، قياس الأثر المتبادل لتقلبات سعر الصرف وسعر النفط في الاقتصاد العراقي للسنوات 1990-2015 باستخدام طريقة التكامل المشترك, **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العراق، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، المجلد35, العدد40.

25. والي وكاظم, صابرين عدنان, ايمان علاء، 2020 ، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة(2004-2018), **مجلة حمورابي**, العراق, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد8, العدد 35.

26. يسرى, عبد الرحمن أحمد (2003) **تطور الفكر الاقتصادي الإسكندرية**: الدار الجامعي.

27. يونس واخرون, عبد الزهرة فيصل, هندرين حسن حسين, غيداء هادي جعفر، 2019 النمو الاقتصادي ومحدداته النقدية في العراق للسنوات(2003-2013)، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العراق، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد2019, العدد 57.

المصادر الأجنبية:

A) Official Publication:

1. "Jeanpierre Allegert, **international monetary economy** , hachette Inere, 1997.
2. Aghion, P., J. Cagé, U. Akcigit and W. Kerr, **"Taxation, Corruption, and Growth"**, Working Paper, Harvard Business School, 2016.
3. Ferrero, A., 2009, Fiscal and monetary rules for a currency area, **Journal of International Economics**,.
4. Froyen, R. T. (2009). **Macroeconomics: Theories and policies (Ninth ed.)**. New jersey: Pearson Education, Upper Saddle River.
5. Gujarati, Damodar, 2013, **Econometrics By Example**, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
6. Higgins,B.(1993),**Economic Development: Problems, Principles & Politicies**. New Delhi: Universal Book Stall.
7. OECD, 2006, "Public spending efficiency in primary and secondary education: Performance Indicators "

جدول (12): نتائج اختبار التكامل المشترك لبيدروني

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: GDP FDI SPE TAX CIN EXC				
Null Hypothesis: No cointegration				
Included observations: 84				
Cross-sections included: 4				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
Panel v-Statistic	-0.923134	$0.8220^{n.s}$	-1.554753	$0.9400^{n.s}$
Panel rho-Statistic	0.646777	$0.7411^{n.s}$	0.668177	$0.7480^{n.s}$
Panel PP-Statistic	-3.971465	0.0000^{***}	-4.742812	0.0000^{***}
Panel ADF-Statistic	-3.865255	0.0001^{***}	-4.321696	0.0000^{***}
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.228031	$0.8903^{n.s}$		
Group PP-Statistic	-5.416937	0.0000^{***}		
Group ADF-Statistic	-4.578384	0.0000^{***}		

جدول (13): نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمجة للنموذج

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D(GDP)				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method:(AIC)				
Dynamic regresses (2 lag, automatic): FDI,SPE,TAX,CIN,EXC				
Selected Model: ARDL (1, 2, 2, 2, 2, 2)				
Long Run Equation				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	1.136145	0.070825	16.04155	0.0000^{***}
SPE	0.547876	0.067195	8.153541	0.0000^{***}
TAX	-0.696270	0.081530	-8.540054	0.0000^{***}
CIN	-0.043925	0.018527	-2.370868	0.0234^{**}
EXC	-0.014499	0.002581	-5.617446	0.0000^{***}
Short Run Equation				
ECF	-0.765361	0.352998	-2.168174	0.0370^{**}
D(FDI)	0.543635	0.857208	0.634193	$0.5301^{n.s}$
D(FDI(-1))	-1.240544	0.636718	-1.948341	0.0594^{*}
D(SPE)	-0.494176	0.304434	-1.623261	$0.1135^{n.s}$
D(SPE(-1))	0.151082	0.194067	0.778502	$0.4415^{n.s}$
D(TAX)	-0.997795	0.667289	-1.495296	$0.1438^{n.s}$
D(TAX(-1))	0.034992	0.784909	0.044581	$0.9647^{n.s}$
D(CIN)	0.608705	0.388635	1.566265	$0.1263^{n.s}$
D(CIN(-1))	0.381773	0.260496	1.465562	$0.1517^{n.s}$
D(EXC)	1.407964	1.149415	1.224940	$0.2288^{n.s}$
D(EXC(-1))	-1.407973	0.830768	-1.694786	0.0990^{*}
ECF: Error Correction Form.				

جدول (14): اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test by: ARCH			
F- Statist.	0.058348	Prob. F (2,79)	0.9434$^{n.s}$
Obs.*R- Squared	0.120948	Prob. Chi- Square (2)	0.9413$^{n.s}$

جدول (15): اختبار التعدد الخطي لمتغيرات النموذج المقدر

Variance Inflation Factors			
Variable	Coefficient Variance	Un centered VIF	Centered VIF
FDI	0.102190	2.668272	1.730164
SPE	0.008526	32.61039	2.579568
TAX	0.033204	27.02478	6.597107
CIN	0.009285	15.18082	1.283467
EXC	1.09E-05	13.05230	9.702496